

المجلس التنفيذي

الدورة الثامنة والخمسون بعد المائة

EB158/27

البند ٢٣ من جدول الأعمال المؤقت

٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥

تعزيز الصحة والرفاه

تقرير من المدير العام

١- في عام ٢٠٢٢، طلبت جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون في القرار ج ص ٧٥-١٩ إلى المدير العام أن يُعدّ، ضمن الولاية الواسعة لمنظمة الصحة العالمية (المنظمة) إطاراً لتحقيق الرفاه. وكان الغرض من ذلك أن يستند هذا الإطار إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة، ويحدّد دور تعزيز الصحة في ذلك الإطار بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٢- وفي عام ٢٠٢٣، اعتمدت جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون المقرر الإجرائي ج ص ٧٦-٢٢ بشأن "تحقيق الرفاه: الإطار العالمي لإدماج الرفاه في الصحة العامة باستخدام نهج تعزيز الصحة"، معتمدةً بذلك الإطار العالمي.

٣- ويلخص هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المنظمة في النهوض ببرنامج عمل الرفاه خلال فترة الثلاث سنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٥). كما يعرض توصيات فريق الخبراء الاستشاري التقني الاستراتيجي المعني بتعزيز الصحة والرفاه، الذي يقوم مقام هيئة استشارية للمنظمة في هذا المجال.

الإطار العالمي لإدماج الرفاه في الصحة العامة (٢٠٢٤)

٤- يستند هذا الإطار إلى ميثاق جنيف للرفاه (٢٠٢١)، الذي يشدد على الأهمية الملحة لإرساء مجتمعات رفاه مستدامة. ويقوم على الإقرار بأن صحة الإنسان وصحة الكوكب مترابطتان، ويهدف الإطار إلى إعادة توجيه نُظم الصحة العامة صوب إعطاء الأولوية لرفاه الأفراد والكوكب من منظور تعزيز الصحة. ويتمثل هدفه في تمكين جميع الأفراد من الازدهار بدنياً ونفسياً واجتماعياً طوال حياتهم وعبر الأجيال.

٥- واذ يتجاوز هذا الإطار المقاييس الصحية والمؤشرات الاقتصادية التقليدية، فإنه يدعو إلى اتباع نهج شامل للحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، ويوفر توجيهات استراتيجية وتوجّهات سياساتية لمجتمع الصحة العالمي من أجل دعم اعتماد حوكمة تركز على الرفاه.

٦- ويُدعّم هذا الإطار ببيّنات تثبت أن العديد من التحديات الكبرى الماثلة أمام الصحة العامة تنشأ عن سياسات وإجراءات من خارج قطاع الصحة. ويقرّ بأن نماذج التنمية التقليدية أصبحت غير مستدامة بشكل متزايد وضارة بالأفراد والكوكب على حد سواء. وييسّر هذا الإطار التعاون بين القطاعات ويشجّع على تبني رؤية ونهج متّسقين من خلال إرساء لغة مشتركة فيما يتعلق بالرفاه. ويشجّع على وضع استراتيجيات شاملة للحكومة بأكملها والمجتمع بأسره تعود بمنافع على صحة ورفاه السكان والنظم الإيكولوجية على السواء.

٧- وقد استُخدم الإطار كمرجع، لاسيما في البحوث المتعلقة بالرفاه وتعزيز الصحة، بما في ذلك من جانب مؤسسات الأمم المتحدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة العمل الدولية، بغرض توجيه عمليات التشاور التي تضطلع بها في إطار ميثاق المستقبل، ومن قبل البلدان، بما فيها كندا، التي تحرص على تحسين نوعية حياة سكانها ورفاههم المجتمعي.

تنفيذ الإطار العالمي للرفاه على الصعيد القطري: المسارات السياسية (٢٠٢٥)

٨- يقدم هذا المورد إرشادات عملية إلى وزارات الصحة لغرض ترجمة رؤية المجتمعات التي تنعم بالرفاه إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ، استناداً إلى البيانات القائمة. ويسلط الضوء على خمسة مسارات سياسية رئيسية لمساعدة وزارات الصحة على قيادة التغيير المُفضي إلى التحول.

فريق الخبراء الاستشاري التقني الاستراتيجي

٩- أنشأت المنظمة فريق الخبراء الاستشاري التقني الاستراتيجي المعني بالرفاه وتعزيز الصحة بغرض تقديم إرشادات استراتيجية بشأن النهوض بجهود الصحة العامة المتعلقة بالرفاه. وكُلّف الفريق بمهمة التوصية بالتدخلات ذات الأولوية الكفيلة بتوجيه برامج عمل الصحة العامة العالمية والوطنية صوب نهج يركّز على الرفاه. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٥، عقد الفريق الاستشاري اجتماعه الافتتاحي، الذي ركّز على مجالين ناشئين مثيرين للقلق يشكّلان اتجاهات الصحة العالمية ويؤثران تأثيراً شديداً على الرفاه اليومي.

١٠- وشدّد الأعضاء على أهمية تعزيز نظم القيم، ولاسيما في مجال الاستجابة للطوارئ والتنمية الرقمية. ومن منظور الصحة العامة، يوفر تعزيز الصحة أساساً متيناً ومثبتاً. وفي السياق الحالي الذي يشهد طوارئ متكررة، مثل فاشيات الأمراض والكوارث المرتبطة بتغير المناخ، تُعد الاستجابة السريعة والفعالة أمراً ضرورياً. ويتطلب ذلك دمج تعزيز الصحة في عملية التخطيط للتأهب للطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها على جميع المستويات، مع استخدام آليات للمشاركة المجتمعية النشطة في جميع المراحل.

١١- وفيما يتعلق بالنظم الرقمية المنصفة والمستدامة، أقرّ الأعضاء بالأثر المزدوج للتكنولوجيات الرقمية. فعلى الرغم من أن هذه التكنولوجيات تتيح فرصاً لتحسين الصحة العامة، إلا أنها تتطوي أيضاً على مخاطر مثل الفجوات المتعلقة بالإنصاف في إتاحة التكنولوجيات الرقمية، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب، وانتشار المعلومات المغلوطة التي قد تقوّض جهود الصحة العامة. إن غياب أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى إضعاف الحكومات بشكل أكبر وتقادم ضعف السكان.

١٢- وأوصى الأعضاء بالدعوة إلى إرساء حوكمة قائمة على الأخلاقيات، والاستدامة، وثقة الجمهور من أجل حماية الأفراد والمجتمعات المحلية. وأكدت هذه المناقشات أهمية المحددات على المستوى الكلي في صياغة نماذج حوكمة تركز على الرفاه، لاسيما من أجل تحقيق التوازن بين الأولويات المتنافسة، مثل النمو الاقتصادي وحماية المنافع العامة.

قياس الرفاه

١٣- في حين أن المبادئ المتفق عليها دولياً تحكم جودة هذه البيانات وسلامتها، فإن الإرشادات المتعلقة بالجوانب التي ينبغي قياسها تختلف اختلافاً كبيراً، وغالباً ما تُجرأ حسب قيم واحتياجات مختلف المستخدمين. إن المقاييس التقليدية، من قبيل الناتج المحلي الإجمالي، لا تعكس بالقدر الكافي التقدم المحرز فيما يتعلق بالأمور الأكثر أهمية بالنسبة للأفراد والمجتمعات المحلية، كما هو مبين في إطار المنظمة العالمي لتعزيز الصحة والرفاه. وبناءً على ذلك، فإن الانتقال إلى المجتمعات التي تنعم بالرفاه يتطلب اتباع نهج جديد في قياس التقدم المحرز، وهو نهج يذهب أبعد من الناتج المحلي الإجمالي ويعطي الأولوية للصحة والشمول والاستدامة. وأجرت الأمانة استعراضاً لنطاق أطر ومؤشرات قياس الرفاه التي تستخدمها الأمم المتحدة، وستُنشر نتائجه في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦.

مواءمة عمل المنظمة مع عمل الأمم المتحدة

١٤- ضماناً للمواءمة مع ميثاق المستقبل للأمم المتحدة، تُسهم الأمانة بنشاط في مشاورات فريق الخبراء المعني بقياس الرفاه، الذي يقوده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وتقود عملية إعداد مذكرة إحاطة بشأن الصحة والرفاه. كما تشارك في المشاورات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي تقودها منظمة العمل الدولية.

الروابط مع المجالات التقنية الأخرى

١٥- قادت الأمانة عملية تشاورية تهدف إلى وضع مسودة استراتيجية عالمية بشأن اقتصاديات الصحة للجميع، ستعرض على نظر المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة.^١

١٦- ونشر المكتب الإقليمي لأوروبا مجموعة من دراسات الحالة بشأن السياسات وهياكل الحوكمة واستراتيجيات الإنفاق والاستثمار التي تعزز الرفاه والصحة للجميع.^٢ كما قدم الدعم إلى الدول الأعضاء، بما فيها إيطاليا وليتوانيا وجمهورية مولدوفا، من خلال تزويدها بمقاييس وأدوات ومعارف في مجال بناء القدرات من أجل الاستثمار في سياسات تستهدف الإنصاف في مجال الصحة، والتمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة، والصحة النفسية للشباب، والمناطق المهمشة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المكتب الإقليمي في آذار/ مارس ٢٠٢٥ اجتماعاً مع عدد من الوزراء والقادة من فنلندا وأيسلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بهدف تبادل الابتكارات السياسية المركزة على اقتصاد الرفاه، مثل الميزنة والسياسة الضريبية الموجهة والاستثمار ذي الأثر الاجتماعي، والتي تدعم العمل الجيد والصحة الجيدة، مع التركيز على الوقاية.

الخطوات القادمة

١٧- ستعقد الأمانة الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري بهدف وضع الصيغة النهائية لمذكرة الإحاطة بشأن الصحة التي تعكف على إعدادها، وذلك في إطار اجتماع فريق الخبراء المعني بقياس الرفاه الذي يقوده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، فضلاً عن المشاورات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تقودها منظمة العمل الدولية. ومن المتوقع أن تُثري نتائج هذه المناقشات النقاش والمشاورات بشأن الإجراءات المحددة لميثاق المستقبل الصادر عن الأمم المتحدة والبالغ عددها ٥٢ إجراءً.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

- ١٨- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وإلى تقديم توجيهات بشأن الأسئلة المبينة أدناه:
- ما هي الآليات المؤسسية التي يمكن إنشاؤها لدمج الرفاه في الحوكمة الوطنية وتحديد أولويات واضحة؟
 - ما هي الهياكل وترتيبات القيادة اللازم توافرها في وزارات الصحة للحفاظ على الالتزام الطويل الأمد ببرنامج عمل الرفاه؟
 - ما هي الموارد التقنية الإضافية - مثل الإرشادات الخاصة بالقواعد والمعايير أو الأدوات الرقمية أو منصات بناء القدرات - التي ينبغي أن تُعطى لها الأولوية لتسريع وتيرة تنفيذ سياسات الرفاه ورصدها على الصعيد القطري؟

= = =

١ انظر الوثيقة م٣١/١٥٨.

٢ [اقتصاد الرفاه في الممارسة العملية: دراسات حالة خاصة بأوروبا وخارجها](#). مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٥ (تم الاطلاع في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥).